نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية

– قراءة إستكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية –

نعمان بوقرة

المدخـــل

يتحدد الفعل الكلامي بتعريفات مختلفة تعود إلى اختلاف المرجعيات الإبستمولوجية التي انطلق منها الدارسون، ومع ذلك فإن المتفق عليه هو أن تكلم لغة ما، أو التحدث بما يعني تحقيق أفعال لغوية، و قد شاع بين الدارسين استعمال مصطلح الفعل الكلامي على ما في هذه التسمية من تضليل و مجازفة من حيث ارتباط الكلام بالمظهر المادي الصوتي، و يوصي جون ليونز بضرورة، أن لا يغيب على البال أن فعل الكلام شامل للمنجز الكلامي و المنحز الكتابي(1) و يعد الفعل اللغوي محور اهتمام الدراسات اللسانية النصية إذ يمثل التأكيد على أشياء، أو إعطاء أوامر، أو إثارة أسئلة، أو القيام بوعود أو غير ذلك من الأفعال التداولية التي تركز على تأويل النصوص باعتـــبارها أفعالا للغة كالوعود، و التهديدات، و الاســـتفهامات والطـــلبات و الأوامر...

و بتعبير أدق فإن التداولية تقوم بتحويل مختلف الموضوعات إلى أفعال لغوية بل إن التداولية كانت في مبدئها مرادفة لنظرية الأفعال الكلامية ولا عجب حين عد أوستين أبا لها بالرغم من تكوينه الفلسفي الذي غلب على الاهتمامات اللسانية(2)، وللإشارة فإن الفعل اللغوي يرتبط ارتباطا وثيقا بالقصد وقد عُنِيَ القصد باهتمام كبير في الدراسات التداولية المعاصرة، حيث تناولت هذه الدراسات قضية المقاصد و النوايا في الخطاب الأدبي، واللساني عموما، في سياق دراستها لقضايا الأفعال اللغوية وهي قضايا تدخل في صميم البحث عن مقاصد المتكلم في الخطاب، وهي مقاصد تختلف بإتلاف نوايا المتكلم و الوضعية السياقية التي تكشف خطابه(3)، فالأفعال اللغوية من هذه الوجهة تعد مبحثا أساسيًا لدراسة مقاصد المتكلم ونواياه، فالمقصد يحدد الغرض من أي فعل لغوي، كما يحدد هدف المرسل من وراء سلسلة الأفعال اللغوية التي يتلفظ بها، وهذا ما يساعد المتلقي على فهم ما أرسل إليه. ومن ثم يصبح توفر القصد و النيّة مطلبا أساسيا وشرطا من شروط نجاح الفعل اللغوي، الذي يجب أن يكون متحققا و دالا على معنى. و البحث عن مثل هذه الشروط يعد من الوظائف الأساسية للتداولية التي تتجاوز ذلك أيضا إلى البحث في الميزات المطلوبة في الجمل حتى نتمكن من استعمالها كأفعال لغوية فالطلب مثلا غالبا ما يأخذ السؤال : " هل بإمكانك أن تعيرني قلمك ؟ "

و لكي يكون الحديث عن أفعال اللغة وافيا وملما بكل جوانب الموضوع كان لابد من التطرق إلى مساهمات كل من **أوستين** و **سورل**، لأن جهودهما في مجال الحقل التداولي مهمة وفعالة ولعل المبحث الأساسي لأعمالهما التحليلية هو الأفعال الإنشائية، وشروط استعمالها في سياقات الحديث المختلفة، كالسؤال و التقرير كما نبحث عن مختلف الوسائل التي يتوفر عليها المتحدثون لكي يتواصلوا ويبلغوا فعل الكلام صراحة أو ضمنا، و بالأحرى تحليل فعل الكلام بكشف عن النية أو القصدية الإنشائية التي يبلغها المتحدث إلى المستمع. وقبل هذا لابد من الإشارة إلى البدايات الأولى للأفعال اللغوية عبر الحقب التاريخية المختلفة. لقد إرتبطت هذه البدايات بدراسة القضايا المنطقية في إطار دراسة أقسام الكلام مع الفلاسفة اليونان، وبخاصة **أرسطو**.

وفي العصر الحديث، وتحديدا عند **كانط** وقعت الصيغة الخبرية تحت طائلة نقد مؤداه أن هناك جملا لها هذه الصيغة لكنها لا تقبل الصدق و الكذب، وأنها بالتالي تخرج من مجال المنطق و الفلسفة و نتيجة لهذا النقد تكون الاتجاه الوضعي الذي عمل على إزاحة جزء كبير من الجمل التي تقبل الصدق و الكذب. وربما عد الفيلسوف الإنجليزي **أوستين** من أهم الدارسين الذين قدموا جهودا معتبرة في هذا المجال، حيث قام بتمييز نوع الجمل التي تحمل الصيغة الخبرية ممّا لا يقبل الصدق و الكذب(4)، و قسم الجملة الخبرية إلى إنشائية ووضعية وهو ينطلق في هذا التقسيم من أقسام الجملة الإنجليزية التالية:

أمرية و استفهامية وخبرية، فالجمل الإنشائية عنده تحمل معنى الفعل، أي يراد الفعل. بينما يراد بالجمل الوصفية الوصف، ولاحظ **أوستين** أن الجملة الإنجليزية تحتوي على فعل يحمل صيغة المضارع المعلوم للمتكلم المفرد. كما أضاف الكثير في مجال الأفعال الكلامية كإطلاقه لقيمتي – صائبة و خاطئة – بدلا من لفظي – صادقة وكاذبة – ، وقال بتقسيم الجملة الإنشائية – التي لاحظ أن بعضها لا يحتوي على الفعل المذكور سابقا، ومع هذا فإن التلفظ بها معناه القيام بفعل معين لا وصفا يقبل الصدق و الكذب – إلى :

- **إنشائيات أولية**
- **إنشائيات صريحة**

عرف نوعا من التعقيد والتداخل، لكن هذا التقسيم الذي وضعه **أوستين** للجمل الإنشائية بين الجمل التي تقبل الصدق و التي لا تقبله.

و من خلال كل ماتقدم نلاحظ أن إتجاه **أوستين** اللغوي في مجال الدراسات التداولية ومذهبه الخاص يرى أن وظيفة اللغة هي إستعمال وإنجاز لمجموعة من الأفعال اللغوية.مما جعله يتجاوز مستوى الجملة، والنظرة التي ترى في الجملة أداة للتواصل الإنساني، إلى الأفعال اللغوية باعتبارها أصغر وحدة للتواصل.

و لقد سمي هذا الإتجاه بالإتجاه الأوستيني نسبة إليه، حيث يعتبر أكسفورد جون.ل.أوستن رائد الاعتقاد السائد في النظرية الكلاسيكية لأفعال

اللغة. إنّ الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست هي الجملة، ولا أي تعبير آخر، بل هي إستعمال و **إنجاز** بعض أنماط الأفعال(5). نظرا لما تمتلكه الأفعال من قدرة في تجسيد خاصية الإستعمال و الإنجاز لما يتمتع به الفعل من حركية، و حيوية لأنه يتضمن معنى الحدث. فالنص السابق، يترجم إتجاه **أوستين** اللغوي، في مجال الدراسات التداولية، ومذهبه الخاص الذي يرى أن وظيفة اللغة هي استعمال، وإنجاز مجموعة من الأفعال اللغوية بإعتبارها أصغر وحدة للتواصل، و من هنا تفرع إتجاه **أوستن** في دراسة اللغة إلى ثلاث توجهات هي :

أ – دراسة الأعمال في ذاتها.

ب – دراسة الأعمال عن طريق المحادثة و سبيل المتكلم في التعبير عن نفسه بصورة تجعل المخاطب قادرا عل فهم مقصده باستعمال عمليات ذهنية معينة، وأشهر أعلامه **غرايس**.

ج – دراسة متضمنات القول، والإفتراضات المسبقة، والمحاججة وأشهر أعلامه **دي كرو**(6)، و كامتداد للإتجاه الأوستيني ظهرت مجموعة من التيارات التي تنطلق من أفكار **أوستن** في الكثير من القضايا. وتكون خارج هذا الإتجاه أيضا تيار يضم مجموعة من الباحثين الذين تخلوا عن أهم مبادئ **أوستين**، ولم يكن التيار الذي إنضووا تحته إلا نتيجة حركة أوستين التداولية كما تشكل خارج هذا الإتجاه أيضا إتجاه آخر متأثر بأعمال **بنفنيست** و **جاكوبسون** يهتم بدراسة التخاطب بالدرجة الأولى. ونشأت أيضا مجموعة من المدارس التي إنصب اهتمامها على الدراسات النحوية والتي تكون بعضها في إنجلترا وبعضها الآخرفي أمريكا. و من المدارس الإنجليزية مدرسة **أكسفورد** التي تهتم بدراسة السياق، وهي في ذلك تقتدي بنظرية **بمالينيفسكي** الذي إهتم بدراسة العلامة ضمن المؤسسة الإجتماعية. ولقد إنطلق أوستين من هذه المنطلقات المنهجية و النظرية في إرساء معالم نظريته التداولية في أفعال الكلام. أما المدارس الأمريكية فإن أغلبها كان متأثرا بالحركات المنطقية التي ظهرت آنذاك. بالإضافة إلى وجود نوع آخر من هذه المدارس، التي تأثر أصحابها بأعمال **سيرل** أحد رواد نظرية أفعال

اللغة، وقد نحا نفس منحى أوستين فيما ذهب إليه بالنسبة للأفعال المنجزة إذ لا يمكن إنجاز أفعال لغوية إلا من خلال علاقتها بالمقاطع الأخرى في الجملة أو النص إلا أن **سيرل** وجه بعض الانتقادات الرامية إلى وجود بعض النقائص في دراسات أوستن للأفعال اللغوية، التي لم تبن على أصول واضحة بالإضافة إلى وجود بعض التداخل بين مجموعات الأفعال اللغوية. نظرا لعدم وضوح الأساس الذي قسم من خلاله هذه الأفعال(7). وكذلك فإن جهود (أوستن) في هذا المجال كانت موجهة نحو دراسة الألفاظ وليس الأفعال، أي دراسة لفظ الفعل، وليس الفعل منجزا بكل ما يحمله من حركية ومادية.

و هذا ما أشار إليه **سيرل** عندما أكد على أن أصل المشكلة في تقسيم **أوستن** أنه عبارة عن تقسيم لألفاظ الأفعال الموضوعة للدلالة على الأفعال الكلامية وليس نظرة إلى ذات تلك الأفعال. ومن ثم فإن مساهمات **سيرل** في هذا المجال تعد مهمة وفعالة. وهذا لانطلاقه من أن نظرية الأفعال الكلامية لا تكون إلا بالرجوع إلى الفعل. ومن هذا المنطلق بالذات عمل على تحليل الفعل اللغوي إلى قوى متضمنه في القول ومنه ميز بين فعل القول، و الفعل المتضمن في القول وهو أهم ما جاء به **سيرل** في مجال نظرية أفعال الكلام. كما عمل على تحديد كل العوامل، والشروط التي تسهم في نجاح الفعل اللغوي. وعنده فهذه الشروط بمثابة المنهج الذي سار وقفه لتحديد فعل أنموذجي ناجح، وهي كالآتي: نفرض المتضمن في القول، ونمط الإنجاح، ودرجة الشدة للغرض المتضمن في القول وشرط المحتوى القضوي و الشروط المادية، و شرط الصراحة ودرجة القوة في شرط الصراحة(8).

الفـــعـــل الإنجازي

إن إنجاز فعل من أفعال اللغة يكون من خلال النطق بجملة أو عدة جمل في سياق مناسب لها. فالتلفظ بالجملة التالية: هل تستطيع مساعدتي لدفع السيارة ؟ يندرج في إنجاز فعل الطلب(9)، و الإنجاز يتضمن معنى الحديث

و الحركية التي تعني بدورها التغيير الدائم وهذا التغيير يقتضي تغييرا في العوالم، والأماكن والأزمان، و الأفعال الإنجازية نوعان تلك التي نقوم في حال إيقاع الفعل مع زيادة حدث كنتيجة، مثل: فتح الباب، دفع النافذة بعنف و أكل تفاحة(10). هذا وميز **أوستين** بين نوعين من الأفعال الأدائية (11) هي :

- الأدائيات الواضحة مثل فعل الوعد
- الأدائيات الأولية ومثلها أن يعطي المتكلم وعدا دون اللجوء إلى فعل الوعد كقوله: سأدفع لك ما تطلب من ثمن البضاعة، ويذهب. و أشار دي كرو إلى أن الإنجازية تشمل بالإضافة إلى ما حدد سلفا في النظرية الأوستينية الافتراض الذي هو وسيلة مقدمة من طرف اللغة للإجابة عن متطلبات التضمني، ويكون الافتراض شرطا في الفعل الإنشائي حتى لا تكون هناك خيبة أمل، و ربما مثل له بالقول المضمر الذي يحلل معناه في ضوء قولنا : مفتوح يوم الثلاثاء فقط أو فعل الطلب الضمني مثل قولنا هل يمكنك غلق الباب(12) إن التداولية لاتحصر اهتمامها بالبحث في النصوص معزولة بل تركز على شروط الأفعال التي تتمحور حول النصوص الأدبية(13) التي تتحول إلى أفعال لغوية كبرى انطلاقا من مجموعة المتواليات الفعلية الصغرى التي تكون النص.

ولكي يكون الحديث عن الأفعال الإنجازية وافيا كان لابد من الإشارة إلى **فان ديك**(14)، الذي يربط بين الأفعال الإنجازية, والتأويل السيميائي لأن الفعل المنحز يتطلب متلقيا، يعمل على تأويل ما يتلقاه وفق عدة معطيات متعلقة بالتواضع والسياق و أحواله. و يتوقف التأويل عند **فان ديك** على مدى استجابه المتلقي للرسالة و كذلك علة مدى قدرة المرسل على تبليغ خطابه والتعبير عن قصده لتحقيق التواصل. كما أكد على أن الأعمال الفلسفية والمنطقية السابقة في مجال التداوليات من أهم المواضيع و الأبحاث في النظرية اللسانية العامة. و أن استعمال اللغة ليس معناه إنجاز فعل خاص وإنما هو جزء من التفاعل الاجتماعي، أي أنه ليس عملا فرديا بل هو عملية يتم من خلالها تفاعل الأفراد فيما بينهم داخل المؤسسة الاجتماعية لتلبية

إحتياجاتهم مما يجعل الطابع الوظيفي للغة مهيمنا. ومن هنا يربط **فان ديك** التداولية بالأفعال اللغوية لأنها تمثل الجزء الناطق والحيوي من اللغة وهذه الأفعال اللغوية تفتح الباب واسعا للتأويلات السيميائية.

إن نظرية الأفعال ضمن إطار القوانين و الأعراف الاجتماعية ما هي إلا نظرية للذرائعية الاجتماعية على حد تصور **جون ليونز**(15).

1- التفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية

يمثل هذا المحور توصيفا نظريا لمنظومة المقولات النظرية و التطبيقية ذات البعد التداولي من وجهة نظر المتفقين الإسلاميين و العرب القدماء في حقول معرفية متكاملة في هدفها بالرغم من اختلاف أطرها المنهجية في الإستدلال و البرهان كالنقد الأدبي وعلوم اللسان و التفسير و الأصول و الكلام، و ربما أمكننا هذا الجهد من وضع الإطار في لسانيات تداولية عربية تدرس الاستعمال اللغوي وأغراضه متجاوزة وصف البينة و الشكل النحوي فاتحة أفقا أرحب للدراسة النصية المتكاملة، لم لا وحضارة العرب في أصلها حضارة نصية بيانية تقوم على مقاصد الخطاب ومغزاه في عملية الفهم و الإفهام.

و يمثل البيان المحور الرئيس للنظرية البلاغية حيث استقطب إهتمامه الفكري و أضحى المعادل الموضوعي لعلاقة اللغة بالمتكلمين في السياقات التي يعاينوها.

و البيان – **عند الجاحظ** – "...إسم جامع لكل شيئ كشف لك قناع المعني وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله، كائنا من كان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدليل لأن مدار الأمر، و الغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم و الإفهام فبأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع...(16)

وترتبط قصة الفهم والإهتمام بوظيفة المتكلم الساعي إلى إظهار الخفي وتوضيحه للسامع بالاستعانة بكل الوسائل اللسانية و الإشارية لتحقيق الفهم.

و عليه ستكون الخاصية الأساسية للبيان كونه تعليميا عمليا، تحقيق التواصل العالي و الإفادة بين المخاطب والمخاطب(17) و ربما قارب هذا المفهوم في بعده التبليغي الغرض التداولي للخطاب التواصلي في المقامات المختلفة من وجهة نظر حديثة.

و في هذا السياق يذهب الجاحظ إلى ضرورة التركيز على مقصد أدبي مهم يتمعن في إفهام المخاطب وإبلاغه محتوى الرسالة الأدبية من لدن المرسل الذي تتعاظم وظائفه الإبلاغية لتحقيق المقصد الأسنى المتمثل في البيان(18). و لعل هذا هو الغرض الأساس الذي تحرص التداولية المعاصرة على تحقيقه في الخطابات المنحزة.

و لما كان من المستحيل أن يفتتح المتلقي بما هو غامض وغير مفهوم في الخطابات المنجزة و المبلغة، وسعيا إلى إبراز خطر الوظيفة الإقناعية إزدادت عناية الجاحظ بالبيان الذي أطر أهم المباحث اللغوية بل أضحى الموجه المعرفي لمسألة الوجود من خلال القولة الشهيرة التي أحسن الجاحظ صياغتها والمتمثلة في قوله: العالم الصغير (اللغة) سليل العالم الكبير (الكون). هذا ويتوزع البيان في النظرية الجاحظية على مستويين هما :

أ – المستوى التداولي الإقناعي

ب – المستوى المعرفي.

و يرى الجاحظ أن البلاغة في اللفظ و المستوى المعرفي الذي يختص بالمعاني بصفة عامة؛ ومن ثم فإنه عمل على حصر البيان في اللفظ وربط الإقناع بالتداول. و قد توصل إلى هذا المستوى البلاغي في البيان إنطلاقا من الوظيفة التواصلية، حيث ينقل في هذا الصدد نصا عظيم الفائدة من حيث قيمته المعرفية بالنسبة إلى جوهر التصوير التداولي ربما تحتم علينا نقله دون بتر ليحقق بعده المنهجي وغايته المعرفية يقول: "... **المعاني القائمة في صدور المتكلمين المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية, ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولاحاجة أخيه، وخلطه ولامعنى شريكه، والمعين له على أموره، وعلى ما**

لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، وإنما يحي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، وإستعمالهم إياها، وهذه الخصال هي التي تقرها من الفهم، وتجليها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهرا, والغائب شاهدا و البعيد قريبا وهي التي تخلص الملتبس، وتحل المنعقد، وتجعل المهمل مقيدا، والقيد مطلقا، والمجهول معروفا، والوحشي مألوفا، والغفل موسوما، والموسوم معلوما، وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى وكلما كانت الدلالة أوضح و أفصح كانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجح والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان..."(19)؛ يحيل هذا النص إلى أسس العملية التواصلية بشتى وظائفها في إطار اللسانيات المعاصرة من توصيف **جاكوبسون** إلى آراء **فان ديك** و **موريس هال** و **أوستين** وغيرهم، فالمعاني المستورة والخفية لا يتم التعرف عليها إلا بالاستعمال؛ أي (بالألفاظ) وكذلك بالإخبار عنها؛ أي الإبانة أو البيان الذي أشار إليه في قوله ويساير هذا التصور مفهم الإبلاغ الذي تعني به التداولية التي تصف وتفسر حركية الخطاب بين مستعملي اللغة في علاقة الكلام المنجز بالسياق العام والخاص ومدى تأثيره من حيث هو سلسلة من الأفعال، في المتلقي في مستوى الفهم والفائدة، وهذا ماذهب إليه الجاحظ عندما عد الاختيار والاستعمال المسؤولين المتحكمين في تفعيل المعاني وإعطائها وظائف لسانية وبلاغية وإقناعية معينة.

إشترط الجاحظ أن يكون الإفهام مطلبا سابقا للإقناع والتأثير، أي أن المتلقي من خلال فهمه لقصد المرسل يمكنه أن يتأثر، ثم يقتنع بما أرسل إليه، و ربما وضح ذلك من قوله: " أصناف الدلالات على المعاني من لفظ، وغير لفظ خمسة أشياء، لاتنقص ، ولاتزيد؛ أولها اللفظ ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمي نصبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات...(20).

وربما عكس النص السالف بغض النظر عن صنفه، العلاقة الكائنة بين الألفاظ ومنشئها و مستعمليها وفي هذا الصدد تتجلى العلاقة بين علم العلامات أو ما يصطلح عليه بالسيميولوجيا والتداولية، ويبدو أن الجاحظ كان

دقيقا في تمييز هذه الأدلة من بعضها في ضوء أهمية و شيوع كل صنف في الحياة التواصلية الإنسانية وهو كما يظهر **تصور تداولي بحت، ومن ثم أعطى** الأسبقية للدليل اللساني ثم الإشارة التي ميز فيها مايلي:

أ- الإشارة التابعة لسلوك معين وهي نوعان:

- إشارة بعض من أعضاء الجسم وفي ذلك نجده يقول: "...فأما الإشارة فباليد، و بالرأس، و بالعين، والحاجب، والمنكب..." (21)

- إشارة تتم من خلال المظهر ويتجلى ذلك في قوله: "... و بالثوب، و بالسيف، و قد يتهدد رافع السيف والسوط فيكون ذلك زاجرا..."

ب - الإشارة التابعة للفظ والكلام: "...و الإشارة و اللفظ شريكان في الفضل، و نعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ..." (22)

وتسهم الإشارة في الإقناع و التأثير لذلك جعلها بعد الفهم بخاصة في الخطابة التي كانت في عصره النموذج الراقي للبيان الذي احتفى به الخاصة.

" النصبة " فقد بدا مفهومها غامضا إذ جعلها إطارا حاليا للحياة الإنسانية وهذا ما جعل البعض يفسرها عنده على أنها "الوجود"، أو الكون الذي ألمع إلى خصوصيته في كتاب الحيوان. (23)

والنصبة هي الوضعية التي تكون عليها الأجسام والتي بفضلها يتوصل الإنسان إلى استخراج المعنى الذي يكمن فيها، فهذه الوضعية أوهذه الحال للأجسام هي التي تقوم مقام أدوات التعبير الأخرى كاللفظ، والإشارة وغيرهما (24) .. ويمكن القول أن النصبة هي المعنى، وهي نوع من الدلالة التي لا تتكون من دال ومدلول.

و ي السياق ذاته عني الجاحظ بفكرة المقام والمقال التي أسس عليها تصوره لعلاقة الفهم بالإقناع مع ربطها بالمقدار والإصابة المكافئة لفكرة الموازنة بين أقدار المعاني وأقدار المستمعين والحالات؛ فبلاغة الخطاب الإقناعي إعتدال معرفي تداولي منتجا ونظرية وهو الذي ارتضاه الجاحظ المعتزلي لتمفسير البيان العربي في ضوء البلاغة العامة.

ويحاول الجاحظ أن يبرز البعد التداولي من الخطابات ألا و هو الخطاب الشعري في مستوى تلقي النص وكيفية ممارسة الفعل اللغوي و استجابة المتلقي إلى الأفعال الكلامية و ذلك منوط بجملة من الخصائص التي يجب أن يتوافر عليها المتلقي كأن يكون ذا دربة وممارسة فعليتين يستطيع عن طريق ما تسرب في ذاكرته بفعل الإلحاح و القراءة ربط الكتابة شعرا ونثرا بصاحبها و التمييز بين أساليب الكتاب ويحتاج في ذلك إلى قرائن السياق المختلفة. و مما لا شك فيه فإن مثل هذه القدرة لا تكتسب إلا بعد عناء وطول ممارسة تنتهي بتبوء صاحبها مكانة معرفية تؤهله لمواجهة النص الإبداعي مواجهة تتجاوز ظاهر القول فتحاور بنيته العميقة، و من مظاهر هذه الملكة التأويلية التي تخول له فعل القراءة المتجة أن يكون (25) :

- من أهل الصناعة العربية
- قد وقف على جملة من محاسون الكلام ومتصرفاته و مذاهبه.
- قد عرف جملة من طرف المتكلمين.
- قد نظر في شيء من أصول الدين.

إن الخطاب على اختلاف أشكاله بناء لغوي قبل أن يكون نتاجا اجتماعيا و ظاهرة حضارية. وعليه فإنه المحك الحقيقي الذي يوظف فيه المخاطب قدراته اللغوية كما يكشف فيه عن مختلف مهاراته وهو كذالك بالنسبة للمخاطب المجال الذي يختبر فيه كفاءته. في الشرطين الثاني والثالث يشير البقلاني إلى ما يمكن أن يصطلح على تسميته بالكفاية الموسوعية القادرة على ربط النصوص بعضها ببعض وربط الأدب بخاصة بغيره من المعارف الأخرى.

رغم هذه النظرة التي تركز على المقدرة اللغوية وتشترط الفصاحة و البلاغة و الإلمام بفنون القول ومسالك الخطاب فإن المتلقي له مكانة خاصة في العملية الإنتاجية. وعلى هذا الأساس فإن المتلقي المنشود هو من كان متنهبا في معرفة وجوه الخطاب وطرق البلاغة والفنون التي يمكن فيها إظهار الفصاحة، فهو متى سمع القرآن عرف إعجازه. (26) .

و في معرض حديثه عن ضرورة تمكن المتلقي من اللسان العربي، يربط المؤلف بين جمالية الإنتاج وجمالية التلقي فأما من كان قد تناهي في معرفة اللسان العربي ووقف على طرقها ومذاهبها فهو يعرف القدر الذي ينتهي إلى وسع التكلم من الفصاحة ويعرف ما يخرج عن الوسع ويتجاوز حدود القدرة فليس يخفى عليه إعجاز القرآن، كما يميز بين جنس الخطب والرسائل والشعر وكما يميز بين الشعر الجيد والرديء و الفصيح و البديع والنادر والبارع والغريب وعلى الرغم من اقترابه هنا من حقل آخر لايزال بكرا ألا و هو جمالية التلقي إلا أنه يعبر بتصوره السالف عن تمايز النصوص اللسانية من حيث البنية والاستعمال والتأثير.

وبخطى حثيثة يشق **أبو يعقوب السكاكي** طريقه البلاغية محفوفا بمعارف نقلية وعقلية متزاحمة بعضها أصيل والآخر أجنبي ربما كان الأساس المنهجي الأول للتصور البلاغي عنده، أما ملامح التداولية فقد بدت علاماتها في منجزه المهم بشكل أكبر عند السكاكي من خلال توصيف عناصر العملية التواصلية، وربطها بمقتضى الحال، لأن وضعية المتلقي، وأحواله تساهم مساهمة فعالة في فهم المقصد فهما جيدا، وتحدد أيضا نوعية الكلام المرسل من المتكلم، لأن الملتقي سيكون خالي الذهن، أو مترددا في الحكم، أو منكرا له، وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل – وهو خال الدهن – كالسائل و قد يجعل غير المنكر كالمنكر، وقد يجعل المنكر كغير المنكر (27) . إن قراءة موازية لنص السكاكي تكشف عن أوضاع غير لسانية تؤطر الفعل التبليغي وعملية التلقي، و هي أوضاع نفسية و ذهنية في مبدئها وهذا يُنبّه على ضرورة مراعاة مقتضى الحال، و في المقالة التالية تمعين للعلاقة الوثيقة بين المتلقي والمقام ووجوب الإلتفات إلى أغراض الخطاب، يقول: فمقام الكلام إبتداء يغاير بين مقام الكلام بناء على الإستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، وكل ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، و كل ذلك مقتضى غير الآخر(28)، فالكلام الموجه إلى الذكي ليس نفسه

الكلام الموجه إلى الغبي. وبتغير أحوال المتلقي يتغير قصد المتكلم، و تربط بينهما مقصدية الإفهام وإستجابة التلقي.

كما تتمركز نظرية الأفعال.الكلامية في بؤرة إهتمامه بالأساليب الإنشائية من حيث البنية والدلالة والغرض ولأن بلاغته تجمع بين النحو و المنطق والشعر،عد السكاكي أنموذجا عربيا متميزا يمكن أن تكون آراؤه أساسا نظريا للسانيات تداولية عربية بعامة ولنظرية الأفعال الكلامية بخاصة(29).

و لقد عني السكاكي بشكل خاص بالأفعال الطلبية التي جاوزت معناها المباشر إلى المعنى غير المباشر، في سياق الإشارة إلى إمكان مخالفة ظاهر اللفظ لمراد المتكلم فالاستفهام مثلا يتحول لوجود جملة من القرائن المقالية والمقامية يختارها المتكلم لتحقيق قصد معين كالعرض في قولنا ألا تحب أن تنزل فتأخذ شيئا، وإنصرافه إلى الإنكار في قولنا أمثليك يفعل هذا وهكذا تتعدد وظائف الإستفهام بحسب المقام الذي يستعمل فيه(30). ولم يحصر السكاكي إرتباط تعدد الوظيفة التداولية للأفعال الطلبية في الإستفهام فقد درس الأمر والنهي و التمني والنداء، كما نتلمس ملامح الفعل الكلامي و ارتباط الوضع بالقصد في أسلوب الحكيم والسائل بغير مايطلب(31). ومن أمثلته في الذكر الحكيم قوله تعالى:{ **يسألونك عن الأهلة، قل هي مواقيت للناس والحج** }، إذ سألوا عن شيء فأجيبوا عن آخر.

أما إبن خلدون فقد صاغت رؤيته البيانية فيما نزعم آراء سابقيه ولعله يكون الأنموذج المغربي الأمثل لدراسة التصور التداولي العربي إذ نظر إلى الغاية من دراسة الأدب، و اكتساب الملكة اللسانية بشكل شمولي حيث يعد الأدب حفظا لأشعار العرب وأخبرها، والأخذ من كل علم بطرف مقررا أن المقصود منه عند أهل اللسان **ثمرته** وهي الإجادة في فني المنظوم والمنثور على أساليب العرب ومناحيهم (32).

و من نفس الرؤية الشمولية يرى أن امتلاك اللغة ، يجب أن يكون لغاية الإبانة والإفهام وهو هدف التداولية الغربية، يقول:" **إعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها، و ليس ذلك بالنظر إلى**

المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع وهذا هو معنى البلاغة" (33).

أما عن أهم ماورد في هذا النص الخلدوني من مقولات تداولية فيمكن صياغته في النقاط التالية :

- الملكة اللغوية
- الجودة و القصور
- التعبير عن المعاني المقصودة
- مراعاة التأليف
- مقتضى الحال
- التبليغ
- الغاية من إفادة المقصود
- السامع البلاغة

و ربما إختزلت هذه القيم التداولية بمفهومات معاصرة في : الأداء، الكفاءة، القصد، التركيب، السياق، المتلقي، الإبلاغية وغيرها.

كما ظهرت بعض جوانب التفكير التداولي الخلدوني في النص التالي: نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين (يقصد قوانين النحو)، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه، أو ذي مودة، أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده، أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي، وكذا نجد كثيرا ممن يحسن هذه الملكة، ويجيد الفنين من المنظوم والمنور، و هو لايحسن إعراب الفاعل من المفعول، ولا المرفوع من المجرور ولا شيئا من قوانين صناعة العربية(34).

حتى تعود صفة راسخة في المتكلم أما تأدية فحال متغيرة وهي أيضا ضرورية لكل علم من علوم اللسان فلا فائدة من النحو مثلا إذا قصر عن الإجادة في الكلام و الفصاحة إذ العبرة بالفائدة، والقدرة على الإبلاغ والإفهام بشكل جيد وفعال، وهو أعلى مراتب التداولية الحديثة (35).

و تسق هذا التصور مع نظريته في الإعجاز حيث يقول: **إن ثمرة هذا الفن إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن، لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة، وهي أعلى مراتب الكلام مع الكمال**(36). إن هذا الغرض التداولي لا ينفض يديه من غاية نفعية فاللأدب ثمرة وللغة هدف وللنحو غاية وللبيان قصد على حد زعم إبن خلدون وهكذا(37) ،أما **حازم القرطاجني** فنتلمس تصوره التداولي من خلال ثلة من النصوص لعل أهمها قوله: لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي إحتاج الناس إلى التفاهم بحسب احتياجهم إلى معاونة بعضهم بعضا على تحصيل المنافع وإزاحة المضار..(38)، وهو هنا يشير إلى البعد النفعي الذي ترمي إليه العملية الإبلاغية بصورة شاملة والعملية الإبداعية ممثلة في المنجز الشعري بصورة خاصة والذي يحتوي بشكل خاص على عنصر التأثر والتأثير(39). وهذا ما تركز عليه اللسانيات التداولية في تحليل الخطاب(40).

وفي ذات السياق ألمع القرطاجني إلى ضرورة احترام مقاصد المتكلم المتحكمة بدورها في الأثر الذي يسلطه النص على المتلقي، ويبدو ومن ناحية ثانية أن هذه المقاصد ذات صبغة حالية تقرأ قراءة سياقية وهي بالتالي جزء لا يتجزء من المنظور الذي يحتل في التصور التداولي الحازمي مكانة متميزة.

الأسس التداولية للبيان العربي عند الأصوليين

يرى كثير من المعاصرين أن مسألة السياق أو المقام كما عرفه العرب القدماء يمثل بؤرة علم الدلالة اللسانية و أوجه إستعمال اللغة في التداول اليومي؛ لأنه يعبر باختصار عن الجانب الاجتماعي للمعنى و الوظيفة النفعية للغة في حياة الإنسان، وفي هذين الجانبين تظهر الأحداث والعلاقات

و القرائن التي تسود ساعة أداء المقال (41) و الحقيقة أن هذه الظروف لا تمكّن من الوصول إلى المعنى على الإطلاق، لذلك قرر **ستيفن أولمان** بأنه لا يمكن الاستمرار في بحث تاريخ الكلمات منعزلا عن تاريخ الحضارة(42). و ما تاريخ الحضارة إلا أحداث اجتماعية ربطت مقالات معينة ببعضها، وأنزلتها في مسار الأحداث المتصلة. و تتنزل قيمة السياق في دراسة المعنى ضمن تحديد المعاني المتعاورة على اللفظ الواحد بسبب الإشتراك أو تعير دلالة الكلمة عبر الزمن(43) و يعتمد السياق رأسا على اللغة بخاصة عند المتكلمين بما هي علاقات بين عناصر منتظمة، مما يحقق مناسبة أو مفارقة في المعنى، كما يعتمد على الظروف الحسية والنفسية المحيطة بالنص، وكذا المحيط الإجتماعي بما فيه من عادات وتقاليد، مما يؤكد على ضرورة المعرفة التامة بأسباب النزول و عادات العرب وحياتهم العقلية و الروحية والاجتماعية بصفة عامة. و هكذا تمتد قرينة السياق على مساحة واسعة من الركائز تبدأ باللغة وتنتهي هذه القرائن المتعددة. (44)

و بمثل باب البيان – عند علماء الشريعة – موضوعا بالغ الأهمية في تفسير النصوص و تأويلها إذ فيه تتحقق مقصدية صاحب الخطاب و الاستعمال اللغوي، كما يمثل مجالا شاسعا لدراسة معاني الألفاظ ودلالات التراكيب في النصوص. ولهذا اغتنت كتابات الأصوليين بالبحث في ماهيته وأركانه وأقسامه وحدوده اللغوية و البرهانية بتأثر من علمي الكلام و الأصول وعلوم النقل الإسلامية ويقصد في المتعارف عليه إظهار المقصود بأبلغ لفظ، و هو من الفهم و ذكاء القلب، وأصله الكشف والظهور، فهو إسم لكل ما كشف عن معنى الكلام و أظهره (45)، وسوى التهانوي بينه وبين الفصاحة إذ يقال: فلان ذو بيان أي فصيح، وهذا أبين من فلان أي أفصح و أوضح كلاما... والبيان أيضا الكشف والتوضيح... وهو مصدر بان، وهو لازم ومعناه الظهور و قد يكون متعديا بمعنى الإظهار(46). كما يرادف الإظهار قال تعالى: { هذا بيان للناس} ((آل عمرانّ/138)). و المراد إظهار الحق بالقرآن وهنا يتحل جيدا الفعل الكلامي الإنجازي الممثل في وظيفة النبوة المرسلة بالتعاليم الإلهة إلى المخاطبين، ويعضده قوله أيضا: { **وأنزلنا**

إليك الذكر لتبين للناس ما أنزل إليهم ولعلهم يتفكرون} ((النحل/44)). فلو كان البيان – كما ذهب البعض – بمعنى الظهور لما كان محمد (صلى الله عليه وسلم) مؤديا لواجب الرسالة في حق كل الناس (47).

و البيان عند الأصوليين في الأصل، هو مادة الدليل الموصل إلى الحكم الشرعي؛ وقد نهجوا في تحديده منهجا عقليا دقيقا مستهدفين من وراء ذلك تحديد الدلالة النصية (48). ولعل اجتهادهم في تحديد أنواعه أبرز دليل على عنايتهم به، وسنكتفي بذكر هذه الأنواع التي تحيل إلى أغراض الخطاب من حيث هو بنية لسانية مؤسسة على عرف لغوي خاص وقصدية معينة تحققها جملة من الأساليب الإنشائية الطلبية كالأمر والنهي وما يتمحضان إليه من دلالات دون الإيغال في تحليلها حتى لا نخرج عن الخط الذي رسمناه لأنفسنا بعدم معالجة النقطة الجوهرية في الموضوع، وهي التركيز على محل هذه الآراء في نظرية الأفعال الكلامية.

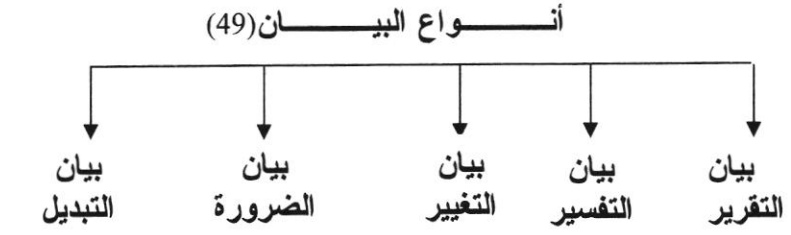

كما ذكروا في هذا المقام أركانا للبيان يقوم عليها، و هي المبين (الله عز وجل)، أو (الرسول "ص")، والبيان ويمثل الدليل الموصل إلى معرفة الحكم، أما اللفظ الذي تتضح دلالته بحيث يعرف المراد منه، فهو المبين، في حين يمثل المبين إليه المتلقى أو المكلف بالأحكام الشرعية(50)، والمخطط التالي بيان لذلك:

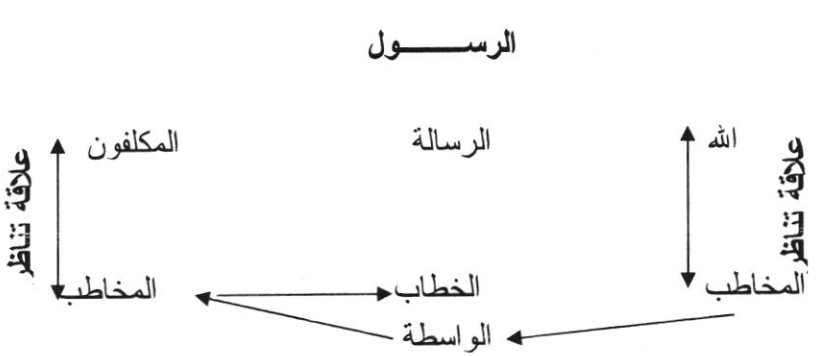

إن هذا التصور – كما هو واضح – يبين إدراكا عميقا لحقيقة العملية التبليغية من خلال نموذج متميز هو القرآن، ذلك أن كامل عناية الأصوليين كانت منصبة على إبراز خصوصيات الإعجاز النصي وكيفية نلقي المكلفين للأقوال الإلهية بوصفها جملة من الأفعال القابلة للإنجاز والعمل، و هم بذلك يجيبون عن السؤال الذي أثار المحدثين حول كيفية تصير القول اللساني فعلا، وفي سياق تعاضد الخطابات أو مايمكن أن يعد نصوصا موازية تسهم في التلقي المنتج كسياقات معرفية ولغوية يشير إبن حزم إلى ضرورة التوقف مع مصادر التشريع جملة واحدة الفهم أغراض الخطاب الديني القرآني ومقاصده فالقرآن مصدر المصادر كلها في نظرية الفقه والإستنباط، وما من أصل شرعي إلا كان إشتقاقه منه، وهو الذي ثبتت به الرسالة المحمدية، باعتباره المعجزة الإلاهية المدعمة للنبوة، كما أنّ الأصول الأخرى المدعمة للقرآن ترجع في طبيعتها إلى نص، ثم المعنى المأخوذ منه، يقول ابن حزم: "لا سبيل إلى معرفة شيء من أحكام الديانة أبدا إلا من هذه الوجوه الأربعة (أي السنة، الإجماع، الدليل والقرآن أولها) وكلها راجعة إلى النص والنص معلوم وجوبه، ومفهوم معناه بالعقل على التدريج الدي ذكرناه"(51).

وفي سياق التأكيد على ضرورة إدراك المقام لفهم خصوصيات المقال نسوق النص التالي توضيحا لذلك يقول إبن حزم : "... والبيان يختلف في الوضوح، فيكون بعضه جليا، وبعضه خفيا ، فيختلف الناس في فهمه فيفهمه بعضهم ويتأخر بعضهم عن فهمه كما قال علي بن أبي طالب (ض) إلا أن

يؤتي الله رجلا فهما في دينه، وكما تعذر على عمر (ض) وهو الغاية في العلم بنص النبي (ص)، و كما عرض العدي في توهمه بأن الخيط الأبيض والأسود من خيوط الناس، حتى زاده الله بيانا في أن ذلك من النحو، وقد اكتفي غير عدي بالآية باستثناء أولي الضرر، و قد اكتفي غير ابن مكتوم بسائر النصوص الواردة في رفع الحرج، و أن لا حرج على مريض، و لا على أعمى و أن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها "(52). وخلاصة هذا الكلام أنه يمكن إستغلاق آية في فهمها على طالبها، وفي ذاتها بينة فيدركها من دون آخر فهمها وإدراكها(53). إن هذا النص الذي سقناه بحذافيره يبين ضرورة العناية بالسياق العام للخطاب.

وتتجلى عناية المقاربة الأصولية بقصد المخاطب في مباحث البيان من خلال التميز بين الإستثناء والتخصيص؛ فالإستثناء بيان وتخصيص في الآن معا، ذلك أنها تكلم بالباقي بعد الثنية كما يقول علماء اللغة، فهو ليس من التخصيص لأن التخصيص معناه أن يكون اللفظ في ذاته عاما ثم يقترن بدليل مستقل يخصصه(54). كما يعتبر التخصيص بيانا، لأن معناه يقتضي بيان العام الذي لا يراد به ما يدل عليه اللفظ بل يراد به أول الأمر العام فلا يكون التخصيص بل المقصود أن اللفظ العام أريد به بعض أفراده من أول الأمر(55).

أما الكناية بالإشارة، فإن الإشارة تعود على أبعد مذكور إذا كانت ألفاظا مخصوصة يحددها النحاة بذلك وتلك وهو أولئك وهم وهي وهما.

أما إذا كانت بألفاظ كهذا وهذه فإنها (الإشارة) راجعة إلى أقرب مذكور. وثمرة هذا الوصف النحوي هو تفسير لفظة القرء في الآية بالطهر، رغم التسليم بتوارد معنى آخر هو الحيض في اللغة على اللفظة، ويظهر في هذا السياق حديث الرسول (ص): " مره فليراجعها حتى تطهر فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء". فالإشارة بتلك تقتضي البعيد من حيث الذكر في الجملة (56)، ويبدو أن إضافة اللام لإسم الإشارة له علاقة بدل التي للقرب والبعد على ما يقرره النحاة(57)، و من صوره إشارة الرسول

(ص) بيده أن أشار بأصابعه العشر وحبس واحدة في الثالثة(59). وهذه هي الإشارات على ما بيننا في سياق سالق تجعل من القول فعلا.

ولعل أهم الموضوعات المتعلقة بكيفية استعمال اللغة وتداولها وفهمها والتي عرض لها الغزالي – مثلا – في المباحث المتصلة بعلم الدلالة اللسانية مبحث السياق. إذ صار هذا المبحث مجالا خصبا لعملية استنباط الأحكام فيما يمكن الاصطلاح عليه اليوم بعلم النص القرآني وهو قائم في نظرة على فكرة مفادها أن فهم غير المنطوق به من المنطوق ذات دليل صريح على الإحتكام إلى سلطة النص من حيث هو بنية متعلقة بالسياق. وعليه فإنه لا يمكن استكشاف البني العميقة للنصوص والتعرف على البنى الكبرى فيها بالإكتفاء بالدلالات المعجمية للألفاظ بل لابد من محاولة الغوص في النص في إطار ما تتيحه اللغة من إمكانات أسلوبية وبيانية وتركيبية وما يظهره النص ذاته من قرائن لفظية أو عقلية بل وما يمارسه أفق انتظار المتلقي للخطاب بالاعتماد على مرجعيات وعلوم أسباب النزول وترتيب التلاوة وسائر العلوم النقلية والعقلية.

و يمكن تصور أسس نظرية السياق الأصولية وفق هذا المخطط.

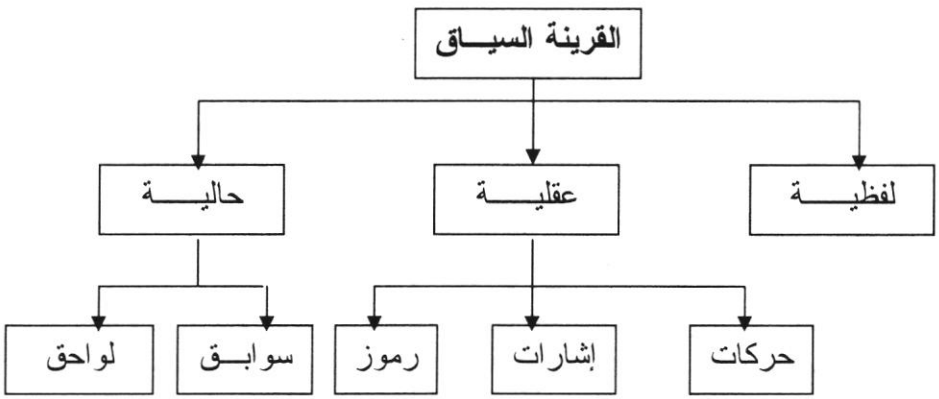

و ليست القرائن في الحقيقة إلا مقام يدرس فيه النص، و الذين غفلوا عن دراسته وقعوا في مزلات لعزلهم اللفظة عن التركيب و التركيب عن النص و النص عن سياقه و واقعة فاتحين أبواب القول بالرأي و التأويل الخاطئ مما أدى إلى ظهور الفرق الإسلامية.

و إن كان هذا العرض مقتضيا فإنه يفتح للدارسين باب البحث في نظرية السياق عند الأصوليين، والتي يمكن أن نستخرج أمثلتها من أبواب الإستثناء والشرط والغموض والوضوح والحقيقة والمجاز(60) و التخصيص والأمر والنهي و المطلق والمقيد وآيات الأحكام وسائر آليات العام والخاص مما نحسبه دليلا أكيدا على فائدة السياق اللغوي والحالي في تحديد الدلالة العامة للنصوص

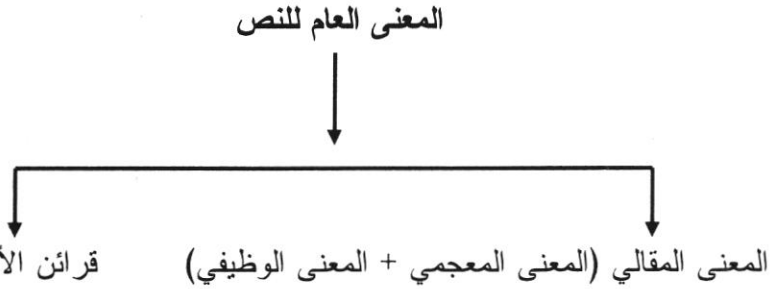

كما قسم الغزالي اللفظ إلى أقسام شتى وددنا عرضها إجمالا لعلها تكون معينا على إدراك التصور التداولي للسياق عند الأصوليين (61)،

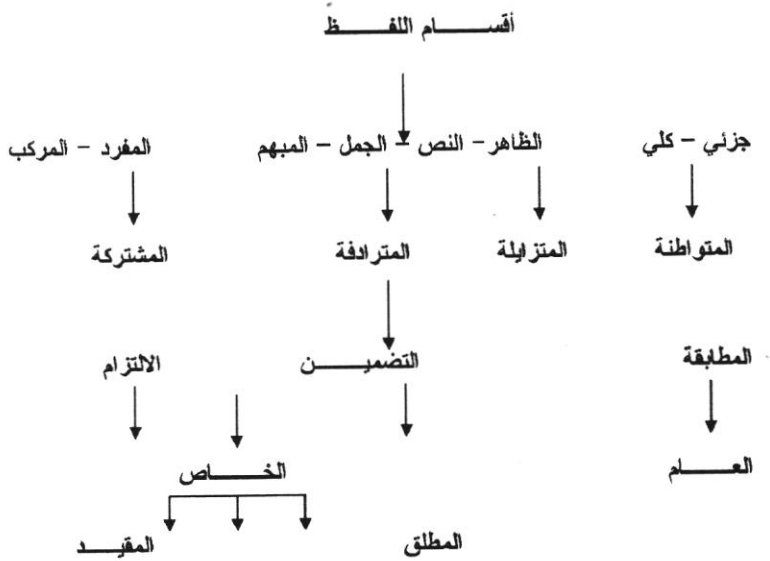

ومن صور العناية بالسياق في تأويل النصوص الدينية تمسك ابن حزم بما يسميه علم النفس وبديهيات العقول، إذ أنكر على أحمد بن حابط المعتزلي الذي وسع دائرة الرسالة لتشمل سائر المخلوقات محتجا بقوله تعالى: **{ و ما من دابة في الأرض و لا طائر يطير بجناحيه إلاّ أمم أمثالكم}** (الأنعام/24).

و قوله **{ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير}** (فاطر/24)، محتجا بنعمة العقل التي منحها الإنسان، والمخصوص من جهة ثانية بمنحه الطلق الذي هو سبيل التصرف في العلوم والصناعات. و الله لا يخاطب بالشريعة إلا عاقلها، والعارف بمرادها ومن له قدرة على ذلك. ولا ريب في أن الحيوان يعدم هذه الخصائص وبالتالي فهوغير معني بالشريعة والتكليف، في حين تضحى كلمة "أمة" مجرد لفظة دالة على أنواع الأمثال، لاغير وفرق بين أمة النحل والطير والإنسان بمعنى النوع،وبين أمم الناس بمعنى قبائلهم وطوائفهم وحاضرهم وغائبهم (62)، وفي رده على مزاعم **ابن النغريلة اليهودي** دليل آخر على فهم المقام الذي يتنزل فيه النص، فهذا المدعي رأي في قوله

تعالى: **{ وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله و إن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك}** (النساء /78) تناقضا لما ذكر في آخر هذه الآية في قوله تعالى {ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك} (النساء/78). ويسعى **ابن حزم** إلى رد هذا الإدعاء انطلاقا من كون الآية مكتفية بظاهرها عن تكلف تأويل، مستغنية ببادئ ألفاظها ونزول هذه الآية جاء كرد على من نسب لحاق السيئات به في الدنيا **لمحمد** (صلى الله عليه وسلم) بأن الإنسان يحيي ما كسبت يده من تقصير أو أداء للواجبات، و كل من عند الله جملة. فإذا نظر الإنسان إلى الآية الموجهة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أخذته الدهشة وطرح سؤالا خلاصته هل يمكن أن يظهر التقصير من النبي مع عصمته؟ و الحقيقة أن المقصود هنا هو تأدية شكر الله وجميع حقوقه على عباده وهذا لا يستوفي نبي ولا ملك. وقد جاءت إجابة الرسول (ص) صادعة حين قال لأصحابه " إن أحدكم لا يدخل الجنة بعمله، فقيل له: ولا أنت يا رسول الله؟ فقال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته ".

و الظاهر أن الجهل اللقامية هو الذي جعل اليهودي لا يفرق بين ما أخبر به تعالى من أن كل ما أصبناه به فهو من عند أنفسنا، وبين قول الكفار الذين يتطيرون بالرسول (ص) وصحبه(63). وفي السياق ذاته، يرد عليه قوله في تناقض الآيتين اللتين يقول فيهما تعالى {هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون} (المرسلات/35)، وقوله **{يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها}** (النحل/11)، إذ يبدو أنه يقف على خصوص قوله تعالة في سورة المرسلات. فالمنع من النطق، إنما هو في بعض مواقف يوم القيامة أما الجدال، فله مواضعه أيضا. يقول **ابن حزم**، موضحا في إطار السياق اللغوي المعنى المقصود الذي توضحه الآيات التي يؤخذ بعضها برقاب بعض: " إذ يقول تعالى **{انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون، انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل و لا يغني من اللهب، إنها ترمي بشرر كالقصر كأنه جمالات صفر ويل يومئذ للمكذبين هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون}** (المرسلات/29-36) فيه بعذر هكذا نص الآيات متتابعات لا فصل بينها فيصح أن اليوم الذي لا ينطقون فيه بعذر إنما هو يوم إدخالهم النار، وهو

أول اليوم التالي ليوم القيامة الذي هو يوم الحساب، وهو أيضا يوم جدال كل نفس عن نفسها"(64). إن هذه النصوص تسمح بأن تكون أداة تأكيد على وظيفة القرائن الحالية، التي عبر عنها ابن حزم بعلم النفس وبديهيات العقل في تخصيص الدلالة العامة وتحديد معاني الوحدات الكلامية المنتجة كنصوص فقوله تعالى { إنّ الناس قد جمعوا لكم } لايمكن أن يحمل على معناه الحرفي لا تحمل أن يجمع لهم كل الناس على سبيل الحقيقة، إنما بعضهم والدليل على ذلك القرينة العقلية. هذا ويمكن حصر القرائن الحالية في القرينة العقلية (بديهيات العقل)، و وظيفتها منع حمل دلائل الجملة على المعنى الحرفي كقوله تعالى { **و اسأل القرية التي كنا فيها** } (يوسف/82) لإنّ المقصود سكان القرية، أما قرينة الحس فالمقصود بها ما يشبه الواقع أو ينفيه مما يذكره النص أو ينفيه و وظيفة هذه القرينة تصديقية برهانية، ومثال ذلك قوله تعالى: {وأوتيت من كل شيء} (النمل/23) فقد علم بالحس أنها لم تؤت ما أوتي سليمان. وتظل فكرة القرائن بعد ذلك أساسا مهما في التحليل النصي عند ابن حزم، ويمكن القول بأن آراءه في سياق النظرية الظاهرية قد تصلح حجر أساس في بناء نظرية سياقية كاملة، لها تقنينها و تمثلاتها التطبيقية، ولعل مباحث العموم والخصوص عنده وتكامل النصوص ومراتب الدلالة التركيبية، من حيث الوضوح والغموض صور لهذا الجانب.

ولنا أن نتوقف مع مفهوم مميز ظهر عند الأصوليين هو مفهوم الاقتضاء، والمقصود به دلالة اللفظ على المسكوت عنه يتوقف صدق الكلام عليه أو يمتنع وجود صدق الكلام عليه أو يستحيل فهمه إلا به(65)، ويعد هذا المفهوم من أهم مفاهيم التداولية المعاصرة التي ترى فيه تعبيرا عن قدرة المتكلم على أن يفهم أكثر مما يعلن عنه بالمعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة ويفسر كثيرا من النصوص التي تبدو في غاية التفاوت و التباعد(66).

ملامح نظرية الأفعال اكلامية في التراث العربي

تتجلى ملامح التداولية في التراث العربي من خلال نظرية الأفعال الكلامية عند أعلام الفقه و التفسير واللغة والكلام والقراءات وهؤلاء سارت

جهودهم في مسارين متكاملين يخدمان الخطاب القرآني في تمظهره البياني من خلال نظرية الإعجاز، وهذان المساران يعبران عن ترابط البنية التراثي، ولعل الباب الواسع لولوج نظرية الفعل الكلامي في صورها العامة والتأسيس لنموذج عربي طموح لها هو باب الأساليب الإنشائي والذي لاقى عناية بالغة في كتابات علماء النقل والعقل في المعرفة الإسلامية.

هذا، وتتأسس نظرية الفعل الكلامي على قاعدتين عني القدماء بتوصيفهما هما:

أ – عرفية التداول

للعرف ثلاثة أشكال فهو إما أن يكون وضعا لغويا أو شرعا أو إجتماعيا(67).

ب – قصد المخاطب:

يقوم الخطاب الذي يؤسسه المخاطب على جملة من المقاصد تحدد هدفه وغايته، وتحقيقا لذلك يطمح المخاطب إلى أن يكون كلامه مفهوما ودالا يحسن السكوت عليه مراعيا في ذلك تفاوت درجات المخاطبين في الأفهام. وعلى الرغم من تواجد المعرفة العرفية بالأوضاع اللسانية، فإن على المخاطب أن يهتم بأنواع القرائن اللسانية والمقامية ليجلى ما غمض من دلالات مقصودة. وربما هذا مايفهم من نص **ابن قيم** حين حذر من إهمال قصد الخطاب: "فإياك أن تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفته فتجني عليه وعلى الشريعى..." (68).

إن هذين الأصلين هما المقصودان بمقاله **ابن خلدون** حين حاول تحديد اللغة بقوله: " اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العباره فعل لساني، فلابد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو كل أمة بحسب إصطلاحهم" (69).

نظرية الفعل الكلامي

تعددت تقسيمات القدماء للكلام وأضرب الخبر والإنشاء بوجه خاص، ولك أن تعود إلى كتابات الأصوليين والنحاة والمتكلمين والبلاغين بشكل خاص وربما قدم النموذج التالي في صورة لهذه الأقسام(70):

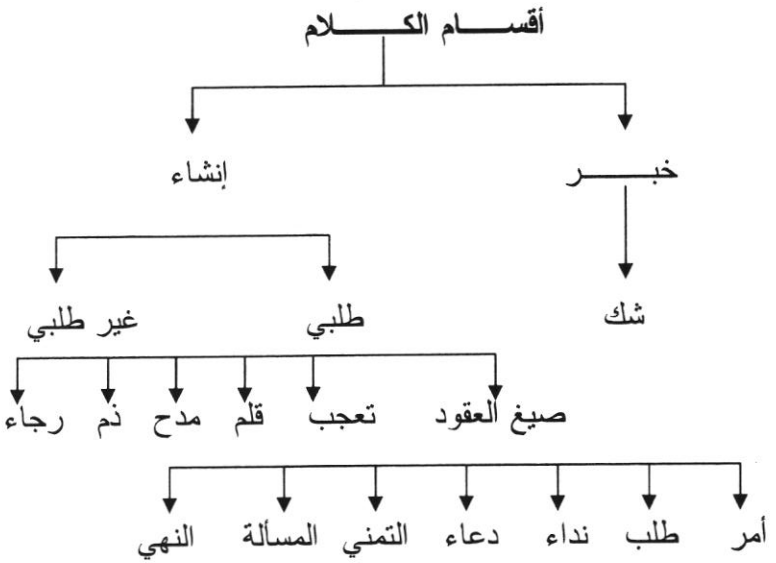

و أغلب العلماء متفقون على أن معيار الصدق والكذب أوالإحتكام إلى حجة الواقع هو الفيصل في التخيير بين أضرب الكلام الرئيسية (الخبر والإنشاء)(71).

و يبدو أن هذا التوصيف غير دقيق، بل لا ينضبط في كثير من الأحوال لعل أهمها تراوح صفة الصدق أو الكذب بين الخبر ذاته أو قائله، فإن كانت الصفة مرتبطة بالخبر فقط فإن في هذا قطعا للمقام عن سياقه العام، وإن كان

مرتبطا بالمخاطب فهذا يعني اتهام الناس كلهم في أقوالهم حتى يقدموا البراهين المثبتة لصحة الأقوال، وهذا شبه مستحيل، ناهيك عن الأخبار المجمع على صدقها والتي لا يتطرق إليها التكذيب بأي وجه من الوجوه والمسلمات التي تمثل بديهيات العقول والطبيعة(72). و تجاوزا لهذه التعقيدات المنطقية والوضعية يمكن الإنطلاق من تقسيم الكلام إلى أفعال يكون اللفظ بها إيقاعا لفعل و أفعال أخرى، تصف العالم وتخبر عنه.

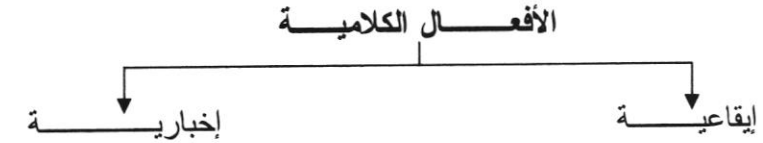

الأفعال الإيقاعية

نستنجد في هذا السياق بالتصور الأصولي الذي يقرر وجود أقوال توقع أفعالا في الوجود كأقوال البيع والشراء والهبة والوصية... والتنازع والزواج والدعوى وسائر أنواع العقود التي يتحول القول فيها بمجرد التلفظ به إلى فعل ملزم واقع (73).

بنية الفعل الإيقاعي (الإنجازي)

يقوم الفعل الإيقاعي في التصور الأصولي على القواعد التالية(74):

أ/ وضوح الدلالة اللسانية

ب/ عرفية المواضعة اللغوية

ج / علم المتكلم والمستمع بفحوى الخطاب

د/ الوقوع الكلي للفعل

هـ/ الدلالة الحاضرة أو المستقبلة لزمن القعل لفظا ومعنى أو معنى فقط

و/ إخلاص القصد والنية

الإنشاء الطلبي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، إذ يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، هذا ويوافق هذا النوع ما إصطلح عليه **سيريل** بالإعلانيات.

الأفعال الطلبية (التوجيهيات /سيريل) لابيلا

هذا، وفتق الأصوليون بحث الأمر تفتيقا دقيقا يكشف عن عبقرية هذه النخبة في دراسة المعنى وتحليل الخطاب، وذلك أن هذا البحث بالذات يعد جوهر القضية الإجتهادية في تفسير النصوص، ومن بين المسائل المهمة عندهم المبحث عن صفة الأمر، ودلالاته في المواضعة والإستعمال وهدف الأوامر و تكرارها وإ/كان تراخيها في الزمان والمكان وهذا ما يعكس غرضها الإنجازي بالدرجة الأولى (75).

كما شكل الإستفهام محطة أخرى في عنايتهم بالفعل الطلبي (76)، وقد ذكره ابن حزم الأندلسي ضمن أضرب الكلام (77).

ويمثل المخطط التالي أشهر المعاني التي يدل عليها الاستفهام، من حيث هي أفعال كلامية (78):

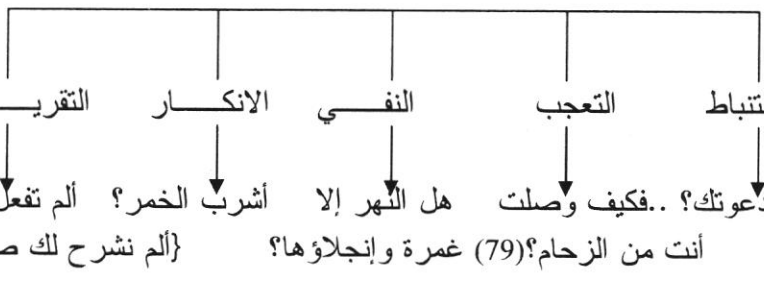

و المثير للدهشة أن معيار المطابقة الذي أخذ به "**سيرل**" في تمييزه بين غرض فعل الإستفهام وفعل الأمر عمل به عند السيوطي في كتابه "همع الهوامع" يقول: "والفرق بين الطلب في الاستفهام وبين الطلب في الأمر

والنهي والنداء واضح فإنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل(80) و عناية بمقاصد المتكلم أشير إلى إمكان تحول الإستفهام بهل إلى تمني الحصول على شيء بعيد المطمع كقوله تعالى: **{ فهل لنا من شفعاء فيشفعو لنا}** (الأعراف/53) إذ أن المستفهم عنه ينبغي أن يكون ممكنا غير مجزوم بانتفائه، واستعمالنا هل لإبراز التمني في صورة الممكن إظهار شدة الرغبة فيه(81).

إن النظر إلى طبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب يحدد غرض الخطاب ودرجته من حيث الإلزام أو التخيير أو الإلتماس...

الفعل الإخباري

يتمثل الغرض الإنجازي لهذه الأفعال في نقلها وتصويرها للأحداث المادية في الواقع، ويشترط فيها سلامة النية حتى يحقق الخبر غرضه الإجتماعي بشكل عام، وربما أمكننا أن نمثل لهذا النوع بالكتابات التاريخية والرسائل السياسية و الديوانية.

الفعل الإلتزامي

يلتزم المخاطب بفعل شيء اتجاه المخاطب طوعا، وتمثله أفعال الوعد والوعيد والضمان والإنذار، وهي كثيرة في الخطاب القرآني والنبوي. ويبدو أن الفرق بينها وبين الطلبية كونها متجهة نحو المتكلم بينماتتجه الثانيةنحوالمخاطب.

الأفعال التعبيرية

يستعمل المتكلم في مقامات خاصة في الرضا والغضب والحزن والنجاح أفعالا كلامية غرضها التعبير عن المشاعر والأحاسيس كما ورد في القرآن على لسان زوجة عمران وهي تتحسر على كونها أنجبت أنثى وكانت تتمنى أن يكون المولود ذكرا يقول تعالى: {رب إني وضعتها أنثى}، وقد يبادر إلى التعبير عن هذه الأحاسيس فيما يخص حالات غيره كأن يغضب أحدنا

لغضب صديقه أو يحزن لحزنه...الخ، وربما أمكننا تلخيص هذه الأفعال في الترسيمة التي تهيمن بنيتها على بنية فعل العبير في الاستعمال العادي للغة:

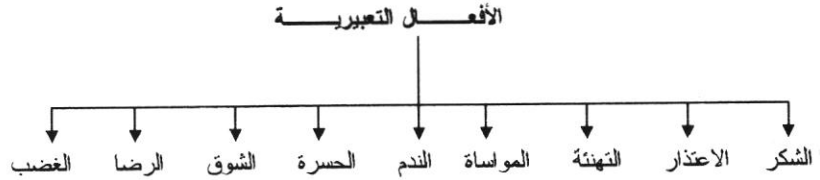

الفعل القضوي

يمثل الفعل القضوي عند **سيرل** واللفظي عند **أوستين** نسبة المسند إلى المسند إليه والعلاقة بينهما في أصل الكلام عند **عبد العاهر الجرجاني**، يقول : **فمن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبر به... ولما كان كذلك وجب أن لا يعقل إلا من مجموع جملة : ففعل و اسم كقولنا خرج زيد أو اسم واسم كقولنا زيد منطلق، فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة (...) يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة** (82).

و بالنظر إلى مقاصد المتكلمين تتحدد طبيعة الأفعال في مستوى الإنجاز، وتتخالف قوة وضعفا بسبب إختيار المادة اللسانية التي منها يتشكل القول، وهو ماحرص أبو هلال العسكري علىالتأكيد عليه في كتابه الفروق في اللغة، إذ بين إختلاف السب عن الشتم والثناء عن المدح (83).

الأفعال الكلامية بين المباشرة وعدمها

ميز القدماء بين مقتضى الظاهر ومايخرج عن مقتضى الظاهر (84)، فالنوع الأول هو ماعبر عنه **الجرجاني** بقوله:"... ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا

بالخروج على الحقيقة..." (85). و حقيقته عند الأصوليين المحكم والمفسر، فهما فعلان حرفيان مباشران لا يقبلان التأويل بأي وجه من الوجوه.

و أما الفعل غير المباشر فتمثله الأقوال الخارجة في دلالتها عن مقتضى الظاهر، و هي في الحقيقة أفعال سياقية (مقامية) لا يدرك معناها إلا من القرائن اللسانية والحالية وأضرب الاستدلال العقلي كأن يرد المخاطب على المتكلم السائل في منظم الحوار ردا لا يصلح حرفيا أن يكون ردا لما قال على أنه بالقرائن الحافة يكون مجيبا له عما سأل بخاصة في مقام التعريض وهو المصطلح عليه بالاستلزام الحواري (conversational implicature)؛ ومثال هذه الأفعال عند البالغين الكناية وأسلوب الحكيم والسائل بغير ما يطلب كسؤال الناس عن الأهلة ورد القرآن (86)، وأما عند الأصوليين فمثلها فحوى الخطاب أو دليله، أو مايسمى بدلالة المخالفة.

الهوامش و الإحالات

(1)- محمد أديوان، نظرية المقاصد بين حازم القرطاجني ونظرية الأفعال اللغوية المعاصرة، كلية الآداب جامعة الرباط المغرب، مجلة الموصل، معهد اللغة وأدابها تلمسان العدد الأول 1994 ص 39.

(2)- محمد أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص41.

(3)- المرجع السابق، ص38.

(4)- محمود أحمد نحلة نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية, الرياض، مجلد 04، عدد 01، 1999، ص 161.

(5)- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش م.س ص 60.

(6)- عبد القادر المهيري و آخرون، أهم المدارس اللسانية م. س ص 96.

(7)- قسم أوستن الأفعال الكلامية إلى:

- الحكميات(verdicatives)
- الإنفاذيات(exercitives)
- الوعديات(commissives)
- السلوكيات(behabitives)
- التبيينيات(exposition) : انظر طلب هاشم طبطباني، نظرية الأفعال الكلامية، ص67.

(8)- طالب هاشم طبطاني، نظرية الأفعال الكلامية ص6-70.

(9)- إلرود إيش وآخرون، نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة محمد العمري، أفريقيا، الشرف، الدار البيضاء، 1996-1997 ص 66

(10)- فان ديك، النص والسياق ص 236.

(11) صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، 1993.

(12)- جون سرفوني،اللسانيات والتداولية، ترحمو الحاد ذهبية، التبيين ، الجاحظية، العدد 19، 2002 الجزائر ص 75.

(13)- زيكفريد.ج. التواصل الأدبي، ترجمة نزار التحديي مجلة العرب، والفكر العالمي، الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي العدد 46، بيروت، باريس ص 53.

(14)- يؤكد فان ديك على أن أصول التداولية، فلسفية تمتد إلى أعمال الفلاسفة و المناطقة الذين كانت نظرياتهم محور إهتمام الدراسات اللسانية الحديثة، لأن أغلب رواد هذه النظرية هم فلاسفة

(63) – الرد على ابن الغريلة،ص48

(64) – المصدر السابق،ص55

(65) – الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ص186/2

(66) – عادر فاخوري، الإقتضاء في التداول اللساني مجلة عالم الفكر، عدد 03،1986، ص141

(67) – المستصفى، 15/03. وانظر آراء الشاطبي في الموافقات،245/02 و 375/03

(68) – ابن القيم، إعلام المقغين، 53/03

(69) المقدمة، ص501

(70) – السكاكي،مفتاح العلوم، ص78، وانظر السيوطي، همع الهوامع،46/01

(71) – القزويني،شروح التلخيص،دار الكتب العلمي'، بيروت (د.ت)، 136/01 و 163

(72) – الغزالي، المستصفى، 162/02 التصرف. و قد عرف الشريف الجرجاني الإنشاء بقوله : "الإنشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابه،أولا تطابقه" التعريفات، ص32.

(73) – محمد شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، ص434

(74) – همع الهوامع، 37/01، وانظر إعلام الموقعين، 111/3

(75) – محمد سليمان ياقوت علم الجمال اللغوي، ص409

(76) – عني السكاكي ببسط أدواته وأحوال استخدامها في التركيب،انظر المفتاح، ص 310 وما بعدها.

(77) – ابن حزم التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ص38

(78) – هناك أغراض أخرى، راجعها في كتب البلاغة.علم الجمال اللغوي، ص423

(79) – شطر هذا البيت:–أبنت الدهر عندي كل بنت (المتبني)

(80) – همع الهوامع ص

(81) – علم الجمال اللغوي، ص414

(81) – السكاكي،مفتاح العلوم، ص 152

(82) – دلائل الإعجاز، ص527 و 315

(83) – الفروق في اللغة،تحق لجنة إحياء التراث في دالر الآفاق الجديدة، بيروت، 1983،ط5،ص43 وما بعدها، وص226 و237

(84) – السكاكي مفتاح العلوم ص 154

(85) – دلائل الإعجاز بتعليق محمود محمد شاكر،مكتبةالخانجي، القاهرة، 1984،ص 262

(86) – مفتاح العلوم، ص155–156